جامعــة طنطــا
كلية الحقـوق
قسم التشريعات الاقتصادية والمالية

القدرة التنافسية للصادرات المصرية في ضوء المعايير البيئية ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة

بحث مقدم
للمؤتمر العلمي الخامس " القانون والبيئة " المنعقد في الفترة من ٢٣-٢٤
إبريل ٢٠١٨ - بكلية الحقوق - جامعة طنطا

دكتور

أحمد فاروق محمد الزيني

دكتوراه في التشريعات الاقتصادية والمالية

كلية الحقوق – جامعة طنطا

١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

مقدمة:

تتوقف القدرة التنافسية على إمكانية زيادة الصادرات في ظل التحديات التي تفرضها السوق العالمية. لذلك ترتبط هذه القدرة بتعزيز مختلف الاستراتيجيات المختلفة المتعلقة بالتكاليف والأسعار والإنتاج والتصدير لمختلف السلع والخدمات(١)، إلا أن هذه القدرة التنافسية – وتحديداً للصناعات المصرية – قد واجهت تحديات ومعوقات ارتبطت باشتراطات ومتطلبات لتحقيق التنمية المستدامة وخاصة في ضوء تنامي ظاهرة استخدام المعايير البيئية كحواجز غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية باعتبار أن هذه المعايير أصبحت متطلباً رئيسياً لحماية البيئة والمستهلكين في الدول المستوردة بعد أن بلغت المشاكل البيئية حدوداً فائقة.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من حيث أهمية الموضوع الذي تتناوله، إذ يرى الكثير من الباحثين الاقتصاديين أن مستقبل مصر رهن بتحقيق قفزة كبيرة في صادراتها، حيث تُعتبر الصادرات مصدراً هاماً لتوفير النقد الأجنبي اللازم لدفع عجلة التنمية، كما أنه القطاع الأكثر قدرة على التخصيص الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لتزويد السوق المحلية باحتياجاتها وخلق فرص عمل جديدة وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، ومن ثم تحقيق معدلات النمو المستهدفة. ويرتبط ذلك بضرورة الاهتمام بتحقيق عملية التنمية المستدامة والالتزام بالمعايير البيئية للصادرات المصرية، ومدى انعكاس ذلك على القدرة التنافسية لتلك الصادرات، خاصة وأن ارتفاع التكاليف بسبب زيادة نفقات حماية البيئة، يؤدي بالتالي إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات.

(١) محمد سمير مصطفى: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مج ١٤، ع ٤٠، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٢٢.

أهداف الدراسة:

- التعرف علي مفهوم التنمية المستدامة، والقضايا المرتبطة بمؤشراتها.
- الوقوف على أهمية الالتزام بالمعايير البيئية العالمية للصادرات المصرية ومدى تأثيرها على القدرة التنافسية.
- توجيه أنظار المعنيين بالتصدير من المنتجين والمستثمرين إلى ضرورة الاهتمام بالبعد البيئي في الإنتاج، لما له من دوراً إيجابياً في تنمية الصادرات المصرية، وانعكاس ذلك إيجاباً على معدلات النمو ومعالجة العديد من المشكلات الرئيسية كالبطالة.
- التوصل لرؤية مستقبلية لمواجهة التحديات البيئية للصادرات المصرية وتعزيز قدرتها التنافسية.

إشكالية الدراسة:

تتشدد الدول المتقدمة بشأن وارداتها من الدول المختلفة – وخاصة النامية – بالالتزام بمدى تطبيق الدول المصدرة لها بمقاييس ونظم إدارة الجودة البيئية عن طريق استخدامها لأساليب حماية تحت مسمى "الاشتراطات الصحية والبيئية"، ويأتي الالتزام بتلك الاشتراطات في ضوء السعي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة كأحد أهم العقبات أمام الدول النامية – ومن بينها مصر– لنفاذ صادراتها للعديد من الأسواق الخارجية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرتها التنافسية على تسويق منتجاتها في تلك الأسواق العالمية.

لذا يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

- كيف يمكن مواجهة التحديات البيئية للصادرات المصرية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي، التساؤلات الفرعية الآتية:

١) ما مفهوم التنمية المستدامة وما أهم القضايا المرتبطة بمؤشراتها ؟

٢) ما العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة؟

٣) ما مفهوم القدرة التنافسية ؟

٤) ما الوضع الحالي للصادرات المصرية؟

٥) ما أهمية الالتزام بالمعايير البيئية العالمية للصادرات المصرية ومدى تأثيرها على القدرة التنافسية ؟

٦) ما دور المعايير البيئية في تدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية ؟

منهج الدراسة:

نظراً لطبيعة موضوع الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، فضلاً عن استخدام المنهج الاستقرائي من خلال تناولنا لبعض المفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة.

خطة الدراسة:

ستكون خطة دراستنا من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: البيئة ومؤشرات التنمية المستدامة

المبحث الثاني: المعايير البيئية ودورها في تدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية

النتائـــــج والتوصيات

المبحث الأول

البيئة ومؤشرات التنمية المستدامة

برز خلال الآونة الأخيرة مصطلح "مؤشرات التنمية"، ونظراً لما يمثله ذلك من أهمية بالغة في دراستنا للتنمية المستدامة، فسوف نتعرض في هذا المبحث إلى القضايا المرتبطة بتلك المؤشرات، وكذلك الرؤية المصرية للتنمية المستدامة، وتحليل هذه المؤشرات في مصر، من خلال الثلاثة مطالب التالية:

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة والقضايا المرتبطة بمؤشراتها

المطلب الثاني : العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية المستدامة

المطلب الثالث: الرؤية المصرية للتنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠)

المطلب الأول

مفهوم التنمية المستدامة والقضايا المرتبطة بمؤشراتها

تعرف التنمية بشكل عام علي أنها: ذلك الكل المعقد من الاجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها مجتمع ما للتحكم في اتجاه وسرعة التغيير الحضاري بهدف إشباع حاجاته[١]، كما تم تعريفها بأنها: عملية واعية طويلة الأمد شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والثقافية والإعلامية والبيئية[٢]، وتعرف أيضاً علي أنها: تلك العملية المرسومة لتقدم المجتمع اجتماعياً واقتصادياً والتي تعتمد بقدر كبير علي مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه فيها[٣].

(١) عدلي عاطف العبد، نهي عاطف العبد: **الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٩.

(٢) علي عجوة: **الإعلام وقضايا التنمية**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٣.

(٣) محسن بن عجمي بن عيسي: **الأمن والتنمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١، ص٢٢.

الفرع الأول

مفهوم التنمية المستدامة

لا يقتصر مفهوم "التنمية" على التنمية الاقتصادية فقط ، بل يتعداها إلى مجموعة كبيرة من القضايا متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد والبيئة والمجتمع. إذ تشكل العناصر الثلاثة الأخيرة أسس للتنمية المستدامة. وبالتالي، فإن الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية قد أدى إلى ظهور مفهوم حديث للتنمية يسمى "التنمية المستدامة".

لذلك، فقد أصدر الاتحاد الدولي لصون الطبيعة وشركاءه (برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية) عام ١٩٨٠ وثيقة تحت مسمى "الاستراتيجية العالمية لصون الطبيعة"، والتي تضمنت نقطة البداية لفكرة التنمية المستدامة، بمعنى التنمية التي تضطلع بالمحافظة على العمليات البيئية العاملة في نظم الإنتاج المتجدد، أي التي تهيئ للنظم البيئية في الزراعة والمراعي والمصايد والغابات، والقدرة المتصلة على العطاء، والتي تحافظ على ثراء الأنواع وثراء التنوع الوراثي في كل نوع[١]، وفي هذا الإطار تقدر منظمة الصحة العالمية أن نوعية البيئة السيئة تسبب ٢٥% من جميع الأمراض التي يمكن الوقاية منها في العالم اليوم، وأن عدداً قليلاً من التدابير التي يعد بعضها من المسلمات في العالم المتقدم كافية لأن تقطع شوطًا بعيداً نحو تحسين صحة المليارات من سكان العالم النامي[٢].

وفي عام ١٩٨٧ وبموجب تقرير اللجنة الدولية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك"، تم دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد، وأشار التقرير إلى أنه ليس من الضروري أن يكون الهدف الأول هو تعظيم الإنتاج

---

(١) Report IUCN, **"The International Union for Conservation of Nature"**, Washington D.C, 1980, p. 14-20.

(٢) **تقرير منظمة الصحة العالمية**، جنيف،٢٠٠٢، ص ٢٦،٢٢.

إلى أقصى حد، إنما يكون الحفاظ على القدرة على الإنتاج في المدى الزمني الممتد(١).

كما أشار المبدأ الرابع الذي أقره مؤتمر (ريو دي جانيرو) لعام ١٩٩٢ إلى أنه: "لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثّل الحماية البيئية جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية، وتم التأكيد على هذا المعنى من خلال المبدأ الثالث حيث تم تعريف التنمية المستدامة بأنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية، بحيث تتحقّق على نحو متساو الحاجات التنموية لأجيال الحاضر والمستقبل"(٢).

و"الاستدامة" تعني في مفردات التنمية: ذلك النمو المسئول، أي النمو الذي يتحقق عندما يتم التوفيق بين الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية لأفراد المجتمع والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية(٣)، وقد أشار تقرير "اللجنة العالمية للتنمية والبيئة"(*) إلى أن التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر من دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"(٤). ومن ناحية أخري يمكن تعريف التنمية المستدامة علي أنها: "نمطًا من التنمية لا تفرّط في استثمار مصادر الثروات الطبيعية التي ترتكز عليها هذه التنمية أو تخرّبها، أي تنمية تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة"(٥).

---

(١) تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة: **مستقبلنا المشترك**، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٧، ص ٨-١٠.

(٢) إبراهيم سليمان مهنا : "**التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة**"، **دراسات اقتصادية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع٤٤، ٢٠٠٠، ص٢٢.

(٣) فرهاد محمد علي الأهدن: **التنمية الاقتصادية الشاملة**، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٣٦.

(*) تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول العام ١٩٨٣ برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (٢٢٢) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي من دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

(٤) تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة: مرجع سابق، ص٦.

(٥) العقيد إلياس أبو جودة: "**التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية**"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع٧٨، أكتوبر ٢٠١١، علي الرابط : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/78-d، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٧/٣/٩.

وهناك شرطين أساسيين لمفهوم التنمية المستدامة لابد من توافرها، وهما:

أ- تشترط التنمية المستدامة صراحة وإلزاماً ديمومة العملية التنموية، وتوزيع الموارد والمنافع الاقتصادية إجمالاً بين الأجيال الحاضرة والمقبلة.

ب- وضع البعد البيئي للاستدامة كأحد الأبعاد الأساسية، وكذلك البعد السياسي وهو ما يعمق مفهوم التنمية المستدامة لتتضمن البعد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ومن أهم أشكال التنمية المستدامة وحماية البيئة، هي التي تقوم أساساً على وضع حوافز تقلل من التلوّث، ومن حجم النفايات والمخلفات، ومن حجم استهلاك الطاقة الراهن، وتضع ضرائب تحدّ من الإسراف في استهلاك المياه والموارد الحيوية. وترشيد عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج[١].

ومما سبق، يتضح أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أفراد المجتمع على الوفاء باحتياجاتها، وهي تفترض حفظ أصول أغراض النمو والتنمية الطبيعية في المستقبل، فهي بذلك تعد تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة تُعنى بتحسين نوعية الحياة وحماية النظام الحيوي، الأمر الذي يستلزم الاهتمام بحماية البيئة بغية تحقيق التنمية المستدامة.

وأخيراً، ينبغي الإشارة إلى أن الجدل الدولي حول مفهوم التنمية المستدامة قد خلق بالتأكيد مجالاً جديداً من الخطاب، كما أن معناه الواسع والغامض قد سمح للبعض أن يسعوا لتحقيق مصالحهم بطرق جديدة وحجج مختلفة. وبينما يمكن النظر إلى تلك الظاهرة كمؤشر إيجابي في إبراز قضية التنمية المستدامة لتحتل الصدارة في النقاش العام، إلا أنه ينبغي أيضاً ألا نغفل المخاطر المرتبطة بها؛ فمع أنه قد لا

(1) Voir le **Rapport annuel** de l'ONG ENDA Tiers Monde : **Climate & Dévelopement**, Des espaces pour l'innovation, Dakar, Sénégal, 2009, p. 14-16

يكون ممكناً أو حتى محبذاً أن يكون لمفهوم التنمية المستدامة تعريف محدد، إلا أن الخطابات السياسية حول كيفية الربط بين القضايا البيئية والاقتصادية قد تسببت، وستستمر، في إحداث خلافات سياسية وتنافس حول التعريف الأفضل.

الفرع الثاني

القضايا المرتبطة بمؤشرات التنمية المستدامة

أصبح لمصطلح "مؤشرات التنمية" دلالة جديدة ومحددة، فالمؤشرات تعد من أدوات الاتصال والمعلومات؛ فهي تحدد مجموعة من المعلومات من خلال تجميع البيانات المختلفة والمتعددة، الأمر الذي يجعلها أكثر دلالة، وبالتالي فهي تبسط المعلومة وتيسر فهمها، من خلال تسهيل فهم الظواهر التي غالباً ما تكون معقدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وعلى ذلك، فإن المؤشر ما هو إلا معلومة موجزة ومبسطة تستخدم لوصف حالة تطور عمل ما أو عواقب ونتائج هذا العمل، وذلك بهدف التقييم والمقارنة بين ما هو مسجل وما هو حادث. وقد تم التأكيد على ذلك خلال "مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية " المنعقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، الذي أوصى بضرورة وضع مؤشرات للتنمية المستدامة، بهدف توفير مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، الكفيلة بإنجاح الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة.

تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات لها وظيفتين رئيسيتين، وهما[١]:

١) الحد من عدد القياسات والمعايير الضرورية لقياس الحالة.

٢) تبسيط الإجراءات عند تقديم نتائج القياس لمختلف المستخدمين.

هذا ويمكن احتساب المؤشرات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية.

(١) حسن شحاته، محمد حسان عوض: مرجع سابق، ص٩٣-٩٤.

أنواع مؤشرات التنمية المستدامة:

ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها، ومن أهمها" برنامج الأمم المتحدة (لجنة التنمية المستدامة) المنبثقة عن قمة الأرض (ريو)، والذي تضمن نحو ١٣٠ مؤشراً مصنفاً إلى أربعة أنواع رئيسية من المؤشرات [الاقتصادية – الاجتماعية – البيئية – المؤسسية].

ويوضح الشكل التالي أبرز قضايا ومؤشرات التنمية المستدامة[١]:

الشكل رقم (١) [*]

أهم القضايا والمؤشرات المرتبطة بالتنمية المستدامة

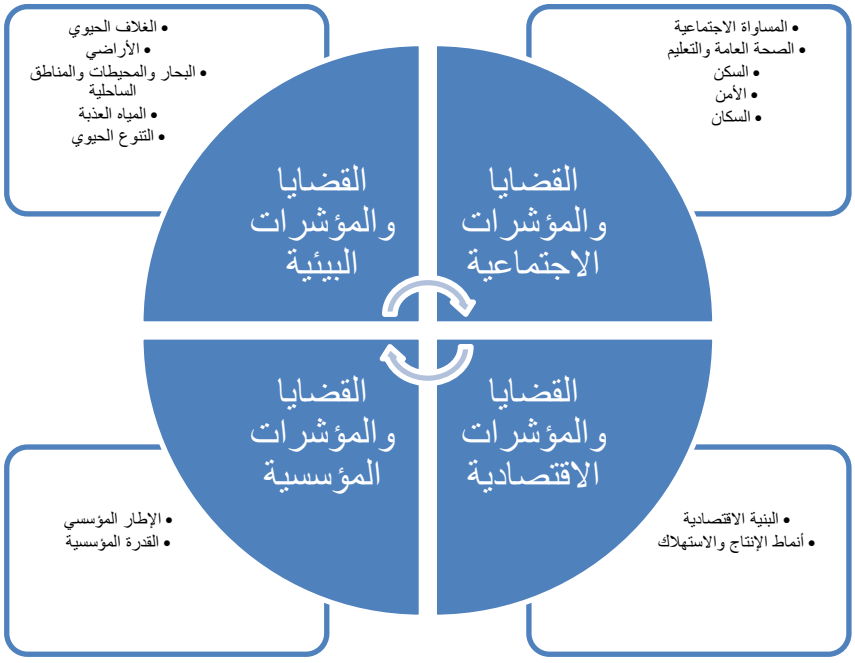

المصدر: إسلام محمد محمد شاهين: التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر– دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج٢٧، ع٤، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٩–٥٧.

(١) إسلام محمد محمد شاهين: **التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر– دراسة تحليلية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج٢٧، ع٤، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤٩–٥٧.

(*) من إعداد الباحث.

المطلب الثاني

العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية المستدامة

إن التوفيق بين أهداف التنمية وضرورات حماية البيئة يُخرج التنمية عن مضمونها التقليدي إلى مفهوم التنمية المستدامة التي أصبحت البيئة أحد أبعادها، ويكشف عن تأثير متبادل بين البيئة والتنمية المستدامة، ومعوقات تنموية تؤثر على البيئة ومشاكل بيئية تعيق التنمية.

ويتطلب تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والاستغلال العقلاني للبيئة – من أجل الحفاظ على حقوق الاجيال المستقبلية – آليات ووسائل قانونية ومبادئ توجيهية (الحيطة ، الوقاية ومبدأ الملوث الدافع) وخطط تنفيذية واستراتيجيات لتحقيق المشاريع التنموية وإدارة جيدة للنظم البيئية ،إلا أن ذلك ليس بالسهل أمام مصالح الدول المتضاربة.

الفرع الأول

الوضع البيئي كأحد أبعاد التنمية المستدامة

تتبلور عملية التنمية المستدامة حول الاهتمام بالبيئة واعتبارها أساس التنمية الاقتصادية، إذ أن الموارد الطبيعية المتمثلة في التربة والمعادن والغابات والزراعات والبحار والأنهار وغيرها، تعد أساساً لمختلف الأنشطة التنموية والصناعية والزراعية. لذا يأتي الاهتمام بتحقيق التوازن بين متطلبات حماية البيئة ومتطلبات التنمية الاقتصادية من خلال الاتجاه المتسارع نحو التنمية دون المساس بالموارد الطبيعية عن طريق مراعاة البعد البيئي عند اتخاذ السياسات الاقتصادية التنموية[1].

([1]) Dupuy P. M, Ou en est le Droit International de l'Environnement à la Fin du Siècle? R.G.D.I.P., (1997-4), pp.873-902, at p.886.

كما تم التأكيد على هذه العلاقة في العديد من المؤتمرات الدولية، وأبرزها تأكيد المبدأ الرابع من إعلان ريو ١٩٩٢ على ضرورة اعتبار حماية البيئة جزء من التنمية المستدامة وعدم النظر إليها بصفة منفردة ومستقلة[١].

وفي سياق متصل تم إنشاء لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة لتستهدف تفعيل جهود منظمة الأمم المتحدة في مجال إدماج حماية البيئة في سياسات الدول المرتبطة بالتنمية الاقتصادية عقب مؤتمر ريو، ولتضطلع بأعمال المتابعة من خلال رصد وتقديم التقارير حول تنفيذ الاتفاقيات على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية[٢].

وعلى ذلك، فإن التنمية المستدامة أصبحت تصيغ الجزء الأكبر من السياسة البيئية المعاصرة، وقد تبنت غالبية الدول التنمية المستدامة كأجندة سياسية، إذ تم استخدامها لدعم الرؤى حول القضايا البيئية الهامة كالتغير المناخي والتدهور البيئي[٣].

وبالرغم من تباين تعاريف التنمية المستدامة من عدة جهات اقتصادية وبيئية واجتماعية وسياسية وقانونية، إلا أن جميعها ترتكز حول مفهوم تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة من تلبية احتياجاتهم، فهي تُعنى – بصفة أساسية – بتنمية الحياة دون استنزاف المصادر الطبيعية، وبالتالي لابد من إيجاد وسائل مبتكرة للاستغلال الأمثل لهذه المصادر، من خلال تغيير السياسات

([1]) Déclaration Finale de la Conférence des Nations Unies sur l'Environnement, P. N. U. E., l'environnement au service du développement0(7/07/2014), V. site: http://www.unep.org/

([2]) La Commission du Développement Durable, Département de l'Information des Nations Unies, (11/03/2015), v. site: http://www.un.org/french/esa/desa/aboutus/dsd.html

(٣) للمزيد راجع: عبد الله بن جمعان الغامدي: **التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة**، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٧، ص ١-٢٧.

والأساليب التقليدية المتبعة لممارسات الأفراد والمجتمع لتراعي موضوع حماية البيئة حال اتخاذ كافة القرارات ووضع الاستراتيجيات الخاصة والعامة.

تجدر الإشارة إلى عدم وجود تعريف موحد للتنمية المستدامة في المجتمع الدولي، إلا أنه من أكثر التعاريف انتشارا ما جاء بإعلان ريو والذي عرف التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها "[١].

تشتمل التنمية المستدامة على عدة أبعاد تتداخل فيما بينها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، فالتنمية الاقتصادية المستدامة تستهدف تطوير البنى الاقتصادية والإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية والاجتماعية والمساواة في توزيع الموارد. وتهدف التنمية الاجتماعية المستدامة إلى ضمان تحقيق العدالة وتحسين الظروف المعيشية والصحة وتثبيت النمو الديمغرافي للحفاظ على الموارد الطبيعية[٢].

أما التنمية البيئية المستدامة فتستهدف المحافظة على الموارد الطبيعية وحماية الأنواع الطبيعية والذي يكون رهين بمكافحة مظاهر التدهور البيئي بمحاربة التلوث والتصحر. وتركز التنمية المستدامة في البعد البيئي على مايلي:

- توجيه السياسات البيئية الفنية تجاه استبدال عناصر الانتاج (الموارد الطبيعية – رأس المال – اليد العاملة – المرافق البيئية) والحد من ندرتها، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة يساعد في الحفاظ على الطاقة والماء المستخدمة في المجالات الصناعية والزراعية.

(١) المرجع السابق: ص ٧-٨.

(٢) للمزيد راجع : زوليخة سنوسي، هاجر بوزيان الرحماني: **البعد البيئي لاستراتيجية التنمية المستدامة**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٧-٢٠٠٨/٤/٨.

- إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك لتصبح المعايير البيئية من أبرز الشروط الواجب توافرها في السلعة حتى تصل إلى مختلف الأسواق.
- إشراك المؤسسات البيئية في اتخاذ القرارات الاقتصادية بهدف رفع استدامة النمو الاقتصادي والحد من المشكلات البيئية [١].
- إيجاد المزيد من التخصصات في مجال الاقتصاد البيئي.
- الإسراع نحو الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة، وكذا سن التشريعات وفرض العقوبات المناسبة في هذا المجال.

الفرع الثاني

العلاقة بين المشكلات البيئية وعملية التنمية المستدامة

تزايد الاهتمام الدولي نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر، وما إلى ذلك من مشكلات بيئية لا تنفصل عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، إذ إن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم. فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة[٢]، كما أن التدهور الملحوظ للبيئة الطبيعية الذي شهدته

(١) عمار عماري: **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٧-٢٠٠٨/٤/٨، ص١١-١٣.

(٢) ف.دوجلاس موسشيت: **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص. ١٧.

الأعوام الاخيرة بات يهدد مسيرة التنمية الاقتصادية، فالبيئة وما تشمله من موارد طبيعية ومنافع اقتصادية تبقى هي المؤثر الأساسي في التنمية باعتبارها المحيط الحيوي الذي يتأثر به الإنسان، من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، فجميعها اعتبارات تدخل في تنظيم البيئة وتوجيه التنمية المستدامة.

ويعتبر تغير المناخ من أبرز المشكلات البيئية العالمية طويلة الأجل التي تؤثر سلباً على كافة النواحي البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما أنها تعرقل مسيرة التنمية المستدامة، لذا تحتل هذه المشكلة اهتمام دولي وتتطلب البحث لها عن حلول عالمية عاجلة، ونظراً لأن تحقيق التنمية المستدامة كان من أهم أهداف اتفاقية التغيرات المناخية. فقد كانت محاور الاتفاقية ترتكز على محاولات إيجاد توازن فعال بين التأثير البيئي والفعالية الاقتصادية[١].

كما أشار تقرير التنمية في العالم الذي أصدره البنك الدولي عام٢٠١٠ إلى العلاقة الوثيقة بين التغير المناخي ومدى ارتباطه بالسياسات التنموية خاصة في الدول النامية، ومحاولة رسم استراتيجيات حيال التغيرات المناخية والعمل على تحقيق التنمية، إذ أنه لا يمكن الاستمرار في برامج التنمية المستدامة في ظل تجاهل تأثير التغيرات المناخية.

تجدر الإشارة إلى أن التغير المناخي يترتب عليه تدمير المحاصيل الزراعية والأعشاب البحرية و الثروة السمكية وإفساد دورة المياه في الطبيعة وذوبان الجبال الجليدية وارتفاع مستويات البحار والفيضانات والتصحر، الأمر الذي يتسبب في أضرار بالغة بالأراضي الزراعية والثروة الحيوانية والنباتية وانتشار الأمراض، وتدمير التنوع البيولوجي واستنزاف الموارد الطبيعية وزيادة الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين وبالتالي الإخلال بالتوازن البيئي.

([1]) Climate Change , Synthesis Report, adopted at IPCC Plenary XXVII, Valencia, Spain, 12-17 November 2007, p. 72.

وعلى ذلك، فإن التغيرات المناخية يزداد تأثيرها على الدول النامية ذات الاعتماد على الموارد الطبيعية، وينعكس تأثيرها بالتالي على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة الدولية، والتدفقات المالية، وكذا على قطاعات هامة كالسياحة والتأمين.

ومن جهة أخرى فإن مشكلة التلوث تعتبر أيضاً من أهم المشكلات البيئية التي تؤثر بالسلب على عملية التنمية المستدامة، نظراً لكونها تنمية ذات قدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية، والتي تتخذ من التوازن البيئي محوراً أساسياً لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبها مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها .

لذلك فإنه يتعين على صناع القرار ومخططي السياسات والاستراتيجيات إدراج المشكلات البيئية وعلى رأسها مشكلات التلوث والتغير المناخي، بهدف تلافي آثارها السلبية على عملية التنمية المستدامة.

المطلب الثالث

الرؤية المصرية للتنمية المستدامة (مصر ٢٠٣٠)

يعتبر الهدف القومي لجمهورية مصر العربية هو تعجيل إحراز التقدم في مجال التنمية المستدامة، ويتحقق ذلك من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي مع تخفيف الضغوط على البيئة والموارد الطبيعية وضمان التوزيع العادل للثروات بين مختلف فئات المجتمع، إذ أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي سوف ينعكس إيجاباً على تخفيف عبء الديون القومية، ويؤدي بالتالي إلى عدم انتقال العبء إلى الأجيال القادمة.

ولقد شهدت مصر خلال المرحلة الأخيرة تطورات إيجابية نحو تحقيق الاستقرار السياسي، من خلال إقرار دستور جديد للبلاد، ثم انتخاب رئيساً للجمهورية، وكذلك انتخاب لبرلمان جديد. وعلى صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية التزمت الحكومة

الحالية بتكثيف الجهود المبذولة لدفع النمو الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات، وتمهيد الطريق نحو تحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن هنا، فقد تبنت مصر مبادرة جدية تحت عنوان: (استراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠") تعكس الملامح الأساسية لمصر الجديدة خلال الـ (١٥) عاماً المقبلة، وضعت خلالها رؤية طويلة المدى للانطلاق بالبلاد نحو البناء والتنمية ومواجهة التحديات، واستهدفت بناء مجتمع حديث ومنفتح وديمقراطي ومنتج، ويتمتع مواطنوه بقدر مناسب من الرفاهية. وقد انطلقت هذه الاستراتيجية – وفقاً لوزير التخطيط – من حيث انتهى الآخرون، من خلال دراسة كافة الاستراتيجيات والخطط التي تم وضعها في فترات مختلفة، والاستفادة من أخطاء الماضي، والعمل في إطار تطبيق أفضل الممارسات العالمية في إعداد الخطط والاستراتيجيات، وفى تحديد الأهداف القابلة للقياس الكمي، مع وضع آلية مؤسسية لما بعد عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٣٠ تقوم على المتابعة والرقابة والمساءلة، وتكون مبنية على مؤشرات قياس أداء رئيسية متسقة مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة والتي أطلقتها الأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠١٥ وكذلك مع أجندة أفريقيا ٢٠٦٣[١].

ومما لا شك فيه، أن نجاح هذه الاستراتيجية في تحقيق أهدافها يرتبط بتبني المجتمع بكل فئاته للسياسات، والبرامج، والمبادرات التي تتضمنها الاستراتيجية، وأن يرى فيها ما يحقق آماله وطموحاته، من خلال وضع حلولاً واقعية للتحديات، وصياغة رؤية مستقبلية وسيناريوهات للانطلاق نحو المستقبل، لتفادى الأزمات في مختلف القطاعات، ومن ثم سيكون للاستراتيجية الدور الرئيسي في تخطيط مستقبل التنمية المستدامة لمصر حتى (٢٠٣٠).

(١) سميحة عبد الحليم: **استراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"**، أخبار مصر، مارس ٢٠١٦، علي الرابط: http://www.egynews.net/838628/838628-2/، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٧/٣/١٠.

ويوضح الشكل التالي، أهم أهداف الرؤية المصرية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠:

الشكل رقم (٢)

الأهداف الرئيسية لاستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠

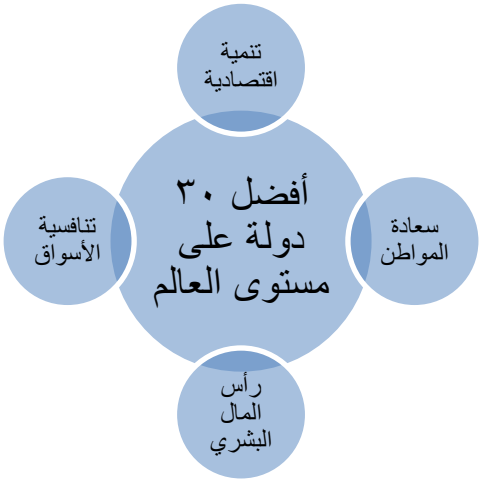

المصدر: وزارة التخطيط: استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ وإطار الاستثمار متوسط الأجل ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩)، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، في الفترة ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥.

وتحدد الاستراتيجية أهم أهدافها ومؤشرات أداءها في العديد من الاتجاهات نبرز منها ما يتعلق بدراستنا في المحاور الاقتصادية والبيئية والتي سوف تنعكس بطبيعة الحال على الالتزام بالمعايير البيئية للصادرات المصرية ، وذلك على النحو التالي[١]:

- الاقتصاد: مما لاشك فيه أن التطورات السياسية التي شهدتها مصر على مدار الأعوام السابقة قد شكلت تحدياً أمام النشاط الاقتصادي، وأثرت على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن الاقتصاد المصري يُعد واحداً من أكثر الاقتصادات تنوعاً في الشرق الأوسط بمحاوره المتعددة والمتنوعة، وبهيكله الإنتاجي المرن وقدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، بما يسمح له بمواجهة هذه

(١) وزارة التخطيط: **إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ وإطار الاستثمار متوسط الأجل ٢٠١٤/٢٠١٥- ٢٠١٨/٢٠١٩)**، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، في الفترة ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥.

التحديات ومعاودة الانطلاق نحو تحقيق معدلات نمو مرتفعة[١]. لذلك تسعى الاستراتيجية لدعم الاقتصاد وصولاً لاستقرار وانضباط أوضاع الاقتصاد الكلي، وتمكينه من تحقيق نمو شامل ومستدام، يتميز بالتنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة ويشجع تطوير القطاع الخاص، وكذلك تمكينه من تعظيم القيمة المضافة، ليصبح الاقتصاد المصري لاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي، وقادراً على التكيف مع التطورات العالمية. ويحتل مكانة أفضل ليصل إلى مصاف الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٧% في المتوسط.
- رفع معدل الاستثمار إلى ٣٠% في المتوسط.
- زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٧٠%.
- زيادة مساهمة الصادرات إلى ٢٥% من معدل النمو.
- خفض معدل البطالة ليصل إلى نحو ٥%.

- البيئة: أسهمت التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي في تنامي سلسلة من المشكلات ذات الطابع البيئي مثلت واقعاً مؤلماً ملازماً للحياة، وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة بالتكنولوجيا المتطورة، والتي انعكست أثارها على الإضرار بالبيئة[٢]. لذلك تعزز الاستراتيجية التحسن المستدام لجودة الحياة للأجيال الحاضرة، ورفع الوعي بشأن حماية الطبيعة، والحد من تأثير التغير المناخي، بهدف توفير بيئة نظيفة آمنة مستدامة للأجيال المستقبلية، من خلال

(١) منى فريد بدران، وآخرون: **لمحة عن الاقتصاد المصري**، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، نوفمبر ٢٠١٣، ص ٥.

(٢) بيتر كالفرت، سوزان كالفرت: **السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، ترجمة عبد الله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٢، ص ٤٢٣.

تطبيق سياسات إنمائية تتميز بدمج العنصر البيئي والتوازن بين أولويات النمو الاقتصادي.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس الأداء في:

- رفع إنتاجية المياه بحوالي ٥% سنوياً.
- الوصول لنسبة الأيام التي يكون فيها مؤشر جودة الهواء أقل من ١٠٠% أفضل من دول مشابهة الطبيعة المناخية.
- مضاعفة معدل التحسن في فعالية استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠.
- تقليل كثافة توليد النفايات البلدية إلى ٥.١ كيلو جرام للفرد في اليوم.

المبحث الثاني

المعايير البيئية ودورها في تدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية

يترتب على الامتثال والتقيد بالاشتراطات والمعايير البيئية في التجارة الدولية، آثاراً تنعكس على القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية وبصفة خاصة قطاع التصدير، إذ يؤدي ارتفاع التكاليف بسبب زيادة نفقات حماية البيئة إلى إضعاف هذه القدرة، إلا أن ذلك قد يوثر بصورة إيجابية لترتفع هذه القدرة من خلال تطور تكنولوجيا جديدة لحماية البيئة التي يمكن أن تحرز تقدما تكنولوجيا، ومن ثم كسب أسواق واسعة للتصدير[١].

وفي إطار المنافسة الدولية فإن تصدير المنتجات المحلية لهذه الدول يمكن أن يتضرر – أو على الأقل سوف يعرقل نموه – من خلال ارتفاع التكلفة لأسباب تتعلق بإجراءات حماية البيئة محليا أو دوليا، فالتكاليف والأسعار المرتفعة قد تقود إلى تراجع إمكانيات التصدير في السوق العالمية لهذه الدول، ولكن يبقى لارتفاع التكلفة دوراً هاماً في التأثير على القدرة التنافسية للصادرات المصرية في السوق العالمية، وعلى ذلك فسوف نتعرض في هذا المبحث إلى الوقوف على مفهوم القدرة التنافسية والمعايير البيئية، ومدى التزام مصر بالمعايير البيئية حيال صادراتها، وكذلك أثر هذه المعايير البيئية على القدرة التنافسية للصادرات المصرية، من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : القدرة التنافسية والمعايير البيئية

المطلب الثاني : الصادرات المصرية والالتزام بالمعايير البيئية

---

(١) أوصالح عبد الحليم: **المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا الرئيسية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، مج٣، ع٨، ٢٠١٥، ، ص١.

المطلب الأول

القدرة التنافسية والمعايير البيئية

إن العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية هي علاقة معقدة. فبعض الخبراء يرون في الامتثال للمستلزمات البيئية عبئاً إضافياً يزيد تكاليف الإنتاج ويضر بالقدرة التنافسية. بينما ذهب البعض الآخر إلى أن المعايير البيئية هي آلية مفيدة لتحسين كفاءة الإنتاج والحد من التأثيرات السلبية على البيئة لأن المجتمع ككل يتحمل تبعات التدهور البيئي. وتبرز بالتالي الحاجة إلى معرفة ما إذا كانت المعايير والجهود البيئية الرامية إلى ضمان الجودة البيئية تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية أو تقلصها(١).

الفرع الأول

مفهوم القدرة التنافسية

يحظى موضوع القدرة التنافسية باهتمام واسع النطاق على الصعيد الدولي. نظراً لسعي غالبية الدول لمواكبة متطلبات التطورات المتلاحقة والمتمثلة في ظاهرة العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، وسياسات الانفتاح وتحرير الأسواق، فضلاً عن التطورات الهائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما ترتب عليها من أعباء وخاصة في مجالات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال، لذلك أخذت الدول النامية في تبني السياسات الإصلاحية الرامية إلى إعادة تأهيل وهيكلة اقتصاداتها وتهيئة البيئة الاقتصادية المواتية والداعمة لقدرتها التنافسية في اقتصاد عالمي مفتوح أمام التجارة وتدفقات رؤوس الأموال .

(١) الأمم المتحدة: **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، ٢٠٠٥، ص٩.

تنبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تساعد على القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه تحسين الكفاءة والإنتاجية، ألا وهي عقبة ضيق السوق المحلي، والتي تحول دون الاستفادة من وفورات الحجم الكبير وعليه فإن توفير البيئة التنافسية تعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز لنمو الاقتصادي من خلال تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسن مستوى معيشة المستهلكين عن طريق تخفيض التكاليف والأسعار(١).

تجدر الإشارة إلى أن تقرير التنافسية العالمية – الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي – وضع تعريف للقدرة التنافسية، بأنها " قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة ، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية لكل اقتصاد وطني".

من جهة أخرى وضع مايكل بورتر MICHAEL PORTER – صاحب نظرية الميزة التنافسية – نموذجا لقياس التنافسية واستند في ذلك إلى الأسس الجزئية Micro ، وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الشركات وليس بين الدول ، في حين يستند نموذج القدرة التنافسية الذي اعتمده تقرير التنافسية العالمية إلى الأسس الكلية Macro وذلك على اعتبار أن التنافس يتم بين الدول.

وبالنظر إلى مفهوم التنافسية من منطلق استخدامه لمعايير متفاوتة وغير محددة، فإنه يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها " الكيفية التي تستطيع بها المؤسسة أو الدولة أن تستخدم تدابير وإجراءات معينة تؤدي إلى تميزها عن منافسيها وتحقق لها التفوق والتميز عليهم". وعلى ذلك فإن القدرة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية تعتبر محصلة لعدة عوامل متداخلة ومتباينة في أنماطها وتأثيراتها.

(١) يوسف مسعداوي: **القدرات التنافسية ومؤشراته**، المؤتمر العلمي الدولي، الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ٨-٢٠٠٥/٣/٨.

ويوضح الجدول التالي تصنيف بورتر للعوامل:

جدول رقم (١)

تصنيف بورتر للعوامل

العوامل الأساسية هي عوامل ترثها الدولة ولا تحتاج إلى تطويرها من خلال السياسات، وتتضمن: الموارد الطبيعية – الموقع – المناخ – العمال غير المهرة ومتوسطو المهارة.	العوامل المتقدمة هي العوامل التي يجب أن يتم بناؤها بمرور الوقت، وتتضمن: بنية أساسية للاتصالات معتمدة على البيانات الرقمية – قوة عاملة على درجة عالية من التعليم –بحوث جامعية في فروع علمية متطورة ومعقدة ٠
العوامل العامة يمكن أن تُستخدم في نطاق واسع من الصناعات، وتتضمن: نظم الطرق العامة والسريعة – نظام للإمداد برأس المال المقترِض (Debt capital)– مجموعة من الموظفين المثقفين الحاصلين على شهادات جامعية.	العوامل المتخصصة تقتصر على صناعات معينة، من أمثلتها: موانئ متخصصة في مناولة كميات كبيرة من المواد الكيميائية – معاهد علمية على درجة عالية من التخصص – كادر من الأفراد على درجة عالية من المهارة والتخصص.

المصدر: وزارة المالية، تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، جمهورية مصر العربية، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ٩.

يشار إلى إمكانية التمييز بين نوعين رئيسيين من أساليب المنافسة. الأول (الأسلوب التقليدي أو القدرة التنافسية القائمة على السعر حيث يدخل المشاركون في منافسة سعرية حادة وبالتالي في "سباق هدام نحو القاع، ويتطلب هذا الأسلوب إنتاج منتجات تعتمد على كثافة العمالة والموارد الطبيعية، أو على عمالة وبنية أساسية رخيصتين لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. أما الأسلوب الثاني (القائم على التقدم التكنولوجي) ويؤدي إلى انخفاض حاد في الطلب على العمالة غير الماهرة والكثير

من الموارد الطبيعية . وفيه تكون الشركات والدول اكثر تخصصا في الأسواق التي تتسم بالمنافسة الشديدة وقلة حواجز الدخول إليها، ويتطلب هذا الأسلوب المنافسة في الابتكار، والبحث والتطوير، والتقدم التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات، وكذلك تطوير القاعدة اللازمة من المهارات، والطاقات التكنولوجية، فضلاً عن مراعاة عوامل الجودة، والمرونة، والتصميم، وإقامة الشبكات(١).

الفرع الثاني

تطور مراحل المعايير والمواصفات البيئية

تعرف المواصفات البيئية بأنها شروط توضع علي المنتجات وأساليب إنتاجها، سواء من حيث المدخلات أو مواد التصنيع أو العبوات أو طريقة التغليف، وكذلك محددات لكميات الانبعاثات الغازية والتدفقات السائلة المنطلقة أثناء مراحل إنتاج المنتجات وكيفية التعامل مع هذه المخرجات السلبية.

كانت بداية وضع المواصفات تركز علي المخاطر الصحية للمنتجات، وعلي إدارة أحد الملوثات أو أحد المجالات في وقت محدد. غير أن هذه الاستراتيجية لم تصادف نجاحاً كبيراً. لأنها لم تأخذ في حسبانها حقيقة أن التلوث قد ينتقل من مجال لآخر. فمثلا عند التركيز علي إدارة النفايات الصلبة، فقد يزيد تلوث الهواء، وإذا تم فرض استخدام مركب كيميائي معين فقد تظهر من تفاعلاته فيما بعد مركبات خطرة هي الأخرى.

مع تطور الأبحاث العلمية بدأت المرحلة الثانية في المواصفات منذ السبعينات والثمانينات بالدول المتقدمة. والتي انتهجت أسلوب العلاج الوقائي. ومواجهة التدهور البيئي عند بداية الأنبوب (مراحله الإنتاجية الأولى) وليس عند نهايته فقط. وهو ما

(١) حسين عبد المطلب الأسرج: نحو تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية الملتقى العلمي الدولي "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، ٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٧.

يقتضي اختيار المدخلات والتكنولوجيات الإنتاجية الأنظف، وليس مجرد الاكتفاء بمعالجة الانبعاثات والتدفقات الخارجة. لذا تميزت هذه المرحلة باستخدام أدوات اقتصادية لتحقيق المواصفات البيئية، مثل الضرائب علي الوقود والأسمدة والمبيدات السامة، ورسوم علي كميات الانبعاثات والتدفقات، وتراخيص تجارية للكربون. وكلها أدوات تعتمد علي مبادئ السوق لحفز المنتجين علي ابتكار وسائل لخفض تلوث عملياتهم الانتاجية، ومن ثم خفض تكاليف الالتزام بالمواصفات البيئية، باعتبارهم أكثر دراية بظروف التشغيل بمصانعهم، ومن ثم أقدر علي اختيار أقل الوسائل تكلفة لتحقيق الالتزامات. لذا وضعت المواصفات أهدافا بيئية محددة، تاركة كيفية تحقيقها للمؤسسات الإنتاجية، مع العمل علي توفير قاعدة كافية من البيانات والمعلومات الضرورية.

وفي النصف الثاني من التسعينات وبعد ضغوط الجماعات البيئية على الحكومات لسرعة التدخل في الأنشطة الاقتصادية لإدماج الاعتبارات البيئية في قرارات الانتاج والاستهلاك. بدأت المرحلة الثالثة من المواصفات بتدشين مناهج التصميم البيئي للمنتجات.

أنواع المعايير والاشتراطات البيئية:

تتمثل أهم صور المعايير البيئية وأنواعها فيما يلي[1]:

- **معايير نوعية البيئة:**

وهي تلك التي تعين الحدود القصوى للتلوث التي لا ينبغي تجاوزها في الوسط المستقبل للتلوث أو في جزء منه، وتستخدم العديد من الأدوات لتحقيقها، يتعلق بعضها بالإنتاج والبعض الأخر بالاستهلاك، وهي تعد معايير عامة تصف حالة البيئة.

(١) عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٢١٦ – ٢١٧.

- **معايير الانبعاث:**

وهي تحدد كميات الملوثات أو درجة تركيزها التي تنبعث من مصدر أو مادة معينة، خلال وحدة زمنية معينة، أو أثناء دورة تشغيل معينة، ومن تم يكون تأثيرها كبير على أساليب الإنتاج التي يجب أن تعدل من خلال استخدام طرق إنتاج معينة تقلل التلوث، وتطبق معايير الانبعاث عادة على المنشآت الثابتة كالمصانع أو محطات القوة الحرارية.

- **معايير العمليات والإنتاج:**

وهي تلك التي تنظم الكيفية التي ينبغي أن تنتج بها السلع، وتصف الطرق والأساليب الواجب استخدامها أو مراعاتها في عمليات الإنتاج، مثل نوع التكنولوجيا والآلات والمعدات المستخدمة ومدى ملائمتها...الخ، كما تشتمل أيضا على مستويات الانبعاث والقواعد التي ينبغي مراعاتها في استغلال المنشآت الثابتة وكيفية تصميم هذه المنشآت.

- **معايير المنتجات:**

وهي تطبق بغرض منع التدهور البيئي أو حماية المستهلكين من التلوث البيئي المباشر، أي أن تلك المعايير تهدف إلى حماية البيئة من الأضرار التي تحدث من استعمال أو استهلاك سلعة أو منتج ما، نظرا لما قد يصدر عنه أو يحتويه من مواد مضرة بالإنسان والحيوان أو النبات أو يخل بالتوازن الدقيق الذي يربط بين عناصر النظام البيئي، وتقوم هذه المعايير بتحديد ووصف ما يلي[1]:

- الخصائص الطبيعية والكيميائية للمنتجات، وخاصة تلك التي تشير إلى ما تحتويه من مواد ملوثة ومضرة.

(١) السيد أحمد عبد الخالق: السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤، ص٦٨.

- القواعد الخاصة بشروط التعبئة والتغليف والتلوين أو العرض لسلعة معينة التي تهدف إلى حماية المستهلكين.
- مستويات الملوثات المنبعثة أو المتخلفة والتي تحدثها سلعة معينة خلال عملية الاستعمال.
- النسب القصوى المسموح بها من السموم الصناعية والكيماويات في المنتجات.
- كيفية التخلص والتصرف في المنتج بعد استخدامه كإعادة التدوير أو إعادة الاستخدام.

- **معايير الأداء:**

وهي تتطلب أنشطة معينة كالتقييم البيئي، والذي غالبا ما يعمل على تحسين إدارة البيئة.

المطلب الثاني

الصادرات المصرية والالتزام بالمعايير البيئية

من المفترض ألا تتعارض المعايير البيئية والقدرة التنافسية مع الجهود الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ويكمن التحدي الذي تواجهه مصر في الحرص على أن تكون الأنظمة البيئية المعتمدة متلائمة مع الظروف المحلية، وأن تتصف بالاتساق في التنفيذ؛ وأن تخلو المعايير البيئية المفروضة على أسواق الصادرات من التمييز، وأن تطبق بأقل الوسائل تشويها للتجارة ووفقاً لنهج علمي في تحديد المعايير.

الفرع الأول

أهمية وتطور الصادرات المصرية

يركز علماء الاقتصاد على أهمية قطاع الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث، نظراً لاضطلاعه بثلاثة أدوار رئيسية، تتمثل في ارتباط نشاط التصدير بأهداف إدارة التنمية، فضلاً عن اتساع نطاق السوق الذي يلعب الدور الأكبر في

تقوية دوافع المستثمرين في استثمار رؤوس أموالهم في المنتجات والسلع التي تعتمد أساساً على القدرة التنافسية وبالتالي إيجاد فرص لتطوير الهياكل الإنتاجية بما يتماشى مع متطلبات السوق العالمي، هذا إلى جانب أهمية نشاط الصادرات في إدارة التكوين الرأسمالي للقواعد الإنتاجية(١).

تشكل التجارة الخارجية أحد أبرز المحاور في الاقتصاد المصري، وبخاصة زيادة الصادرات وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، فالصادرات هي المحرك الرئيسي للإنتاج ومصدر أساسي من مصادر النقد الأجنبي وتشغيل العمالة، كما يُعد قطاع الصناعة أحد اهم القطاعات المكونة للاقتصاد المصري ككل، إذ يعمل على تقليص الفجوة في الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وترشيد الواردات نحو الواردات الداعمة للتنمية الاقتصادية. ويتأثر النمو الصناعي بالعديد من العناصر ذات الصلة بمناخ الأعمال نفسه، سواء إصدار التراخيص، وتخصيص الأراضي، وكذلك حزمة الحوافز التي يتم تقديمها للقطاع الصناعي للمستثمرين المحليين أو الأجانب.

لذلك يتم العمل على تنفيذ عدد من التدابير المشجعة لزيادة الصادرات المصرية، والتي تتمثل بشكل عام في سن التشريعات واتخاذ عدد من الإجراءات المؤسسية الداعمة لمناخ الأعمال بشكل عام مثل مراجعة التشريعات المنظمة لقانون ولائحة الاستيراد والتصدير، وتبسيط إجراءات التصدير والاستيراد من خلال مراجعتها وإعادة هندستها وميكنتها، وحوكمة عمل الكيانات المعنية بتنمية الصادرات والفحص والرقابة وإعادة هيكلة الكيانات العاملة في هذا الشأن لضمان انسيابية التنفيذ وفصل

(١) فكري أحمد العدل: تنمية الصادرات المصرية في ضوء متطلبات الجودة، مجلة البحوث الادارية، مج٢٣، ع٢، ٢٠٠٥، ص ١٤٨-١٤٩.

التشابكات في الاختصاصات والتحول نحو التكامل لضمان الكفاءة والفعالية في أداء هذه المؤسسات من خلال مؤشرات أداء محددة قابلة للمتابعة والتقييم(١).

ويبين الشكل التالي الأهمية النسبية للصادرات المصرية:

الشكل رقم (٣)

الأهمية النسبية للصادرات

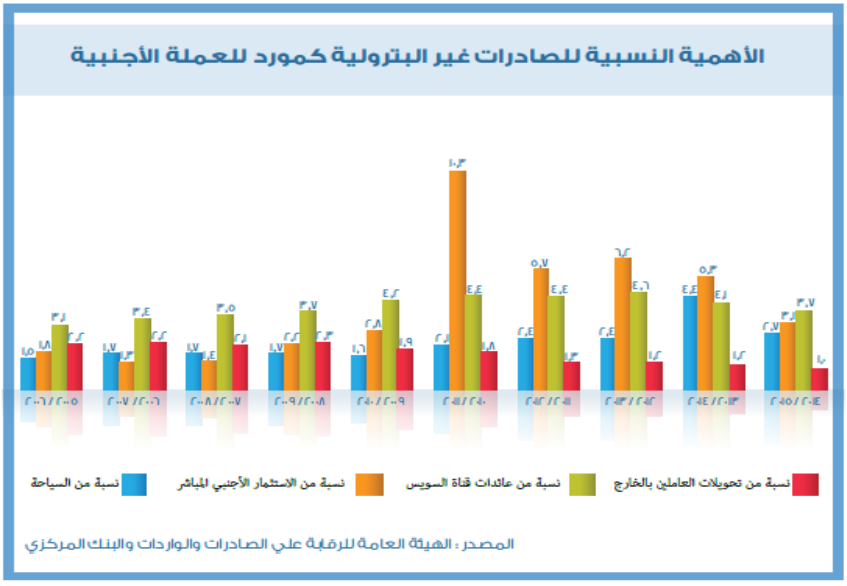

وتظل الصادرات على رأس أبرز مصادر العملات الأجنبية حيث تفوق الصادرات المصرية تحويلات العاملين من الخارج، و٢.٧ مرة من السياحة، و٣.١ مرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، و٣.٧ مرة من عائدات قناة السويس وفقاً لبيانات عام ٢٠١٥/٢٠١٤ وهو ما يوضح الأهمية النسبية الكبيرة للصادرات المصرية كمورد رئيسي للعملات الأجنبية مما يستوجب تضافر الجهود من أجل تنميتها(٢).

---

(١) جمهورية مصر العربية: **استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦/٢٠٢٠**، وزارة التجارة والصناعة، ص٥٧.

(٢) جمهورية مصر العربية: **استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦/٢٠٢٠**، وزارة التجارة والصناعة، ص١٤.

ويوضح الشكل التالي تطور الصادرات والواردات غير البترولية وعجز الميزان التجاري المصري.

الشكل رقم (٤)

تطور الصادرات والواردات غير البترولية وعجز الميزان التجاري

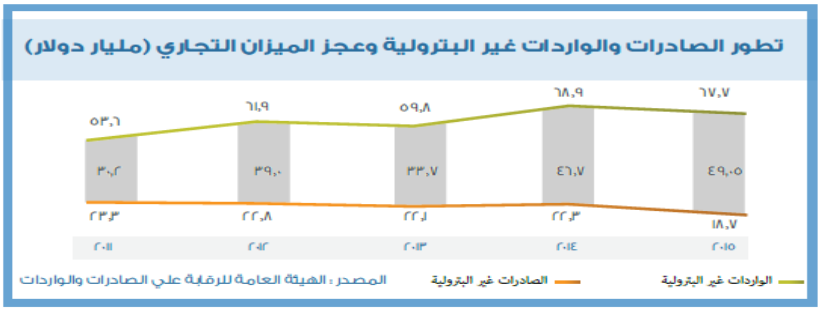

وتتنوع الصادرات المصرية من كتب ومصنفات فنية، جلود وأحذية، أثاث منتجات طبية ودوائية، مفروشات، غزل ومنسوجات، ملابس جاهزة، منتجات يدوية، حاصلات زراعية، منتجات هندسية والكترونية، منتجات غذائية، كيماويات وأسمدة، وأخيراً مواد بناء، وهذا ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل رقم (٥)

تنوع الصادرات السلعية غير البترولية

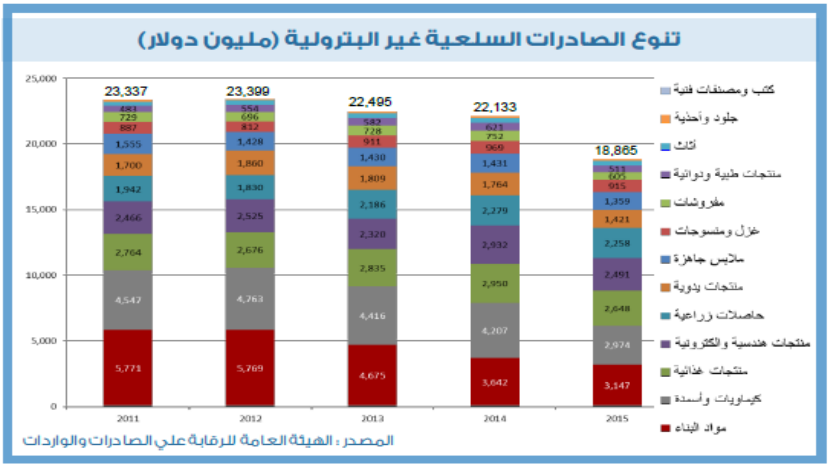

ويواجه المصدرون في مصر ضغوطا من عملائهم بالدول المتقدمة التي تستلزم اتخاذ إجراءات صارمة بشأن تطبيق المواصفات البيئية ليس فقط علي المنتجات، بل أيضا علي أساليب إنتاجها، والمدخلات والملوثات الغازية والسائلة المنطلقة وكيفية التعامل معها. وقد يصل الأمر لمطالبة الدولة المستوردة بفحص إنشاءات المصانع وتسهيلات الإنتاج، كما في حالة الصناعات الغذائية ومستحضرات التجميل، وخاصة عند التعامل مع فروع الشركات متعددة الجنسية.

الفرع الثاني

المعايير البيئية وتدعيم القدرة التنافسية للصادرات المصرية

لقد أثار موضوع حماية البيئة العديد من تساؤلات المهتمين بالشأن الاقتصادي حول مدى العلاقة التفاعلية بين البيئة والتجارة ، وتتعلق غالبية هذه التساؤلات بالمخاوف من أن تتحول المقاييس والمعايير البيئية إلى عقبة تحول دون توسع التجارة الخارجية والقيام بدورها كأداة من أدوات التنمية الاقتصادية؟ وهل يمكن أن تصبح المعايير البيئية بديلاً عن التعريفة الجمركية وسلاحاً ترفعه الدول المتقدمة في مواجهة صادرات الدول النامية خاصة تلك المعروف استخدامها لمواد ملوثة للبيئة.

إن الأمر لا يرتبط فقط بالسياسة البيئية التي تمارسها الدول المتقدمة وتؤثر على التجارة الخارجية للدول الأخرى، بل إنه يتعلق أيضاً بالسياسة البيئية الوطنية، أي تلك التي تضعها الدولة وتؤثر بالتالي على حجم الانتاج، ومن ثم على حجم صادراتها إلى الخارج، وقد يترتب على ذلك مشكلة في الاختيار بين استراتيجية التنمية الاقتصادية التي تنتهجها الدولة وبين أولويات حماية البيئة والمحافظة عليها[١].

(١) محمد ابراهيم محمود الشافعي: السياسة وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج٤٦، ع٢، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص٢٤٧.

إن الالتزام بالمعايير البيئية بالنسبة للمنتجات المصرية قد يحمل معه تأثيراً كبيراً على قدرة الصادرات المصرية على المنافسة في السوق العالمية، نظراً لتكلفة الوفاء بهذه المعايير من قبل الشركات والهيئات المنتجة لتلك السلع مما قد يدفعها للإحجام عن انتاجها أو البحث عن مجال آخر للاستثمار، الأمر الذي يفقد مصر ميزة تنافسية في منتجات كانت تتخصص فيها مقارنة بغيرها من الدول الأخرى(١).

إلا أنه – وبالرغم من ذلك – فإن هذا الالتزام يحمل بين طياته بعض الإيجابيات أبرزها رفع الوعي البيئي. إذ أن التدهور البيئي في مصر قد بلغ مداه الفائق الذي أثر على الصحة العامة وبالتالي على مستقبل التنمية، بسبب الانبعاثات التي جعلت القاهرة من أكثر ثلاث مدن تلوثا بالهواء في العالم(٢)، بالإضافة إلى التدفقات السائلة الناتجة عن المصانع والتي تصب في نهر النيل أو الترع أو تتسرب للمياه الجوفية، فتهدد صحة الكائنات الحية والتربة. كذلك فإنها تعتمد في أغلب صادراتها علي الموارد الطبيعية والإنتاج الأولي، وبالتالي فإن تحرير التجارة وتسريع نمو الصادرات سوف يعجل من استنزاف الموارد غير المتجددة مثل التربة الزراعية والطاقة، الأمر الذي سوف يؤثر علي إنتاجيتها وتكلفتها المستقبلية. كذلك فإن مصر تعاني من البطالة وانتشار الفقر وندرة الموارد اللازمة لاستكمال البنية الأساسية وتلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين. ومن ثم فإن الإنفاق علي حماية البيئة سيكون علي حساب أفراد المجتمع المصري.

---

(١) محمد ابراهيم محمود الشافعي: السياسة وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج٤٦، ع٢، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤، ص٢٤٨.

(2)Harrington, W. and V. McConnell, "Motor vehicles and the environment," in H. Folmer and Tietenberg (eds.), The International Yearbook of Environmental and Resource Economics, 2003.

من جهة أخرى فإن مصر مازالت تعاني من عدة مشاكل بيئية داخلية من أهمها تلوث مياه الشرب وانتشار القمامة وسوء إدارة النفايات الصلبة والسائلة والصرف الصحي، وغيرها من المشاكل الداخلية التي سبق وأن تخطتها الدول المتقدمة، إلا أنها مازالت ذات أولوية وإلحاحا عن قضايا عالمية تهتم بها الدول المتقدمة مثل التغير المناخي وثقب الأوزون، وخفض تركيزات غازات الكربون والميثان وغيرها في الجو، لذا كان عليها الالتزام بأنظمة الإدارة البيئية للعمل على احتواء تلك المشكلات.

وتجدر الإشارة إلى سابقة تعرض الصادرات النسيجية المصرية إلى بعض العراقيل من جانب دول الاتحاد الأوروبي بشأن استيراد هذه المنتجات والتي تحوي بعض الأنواع المعينة من الصبغات، فما كان من دول الاتحاد الأوروبي إلا اشتراط ما يعرف" بشهادة الإيكو"(*)، إذ أن العديد من المستوردين يحاول تفادي الإجراءات القانونية والحمائية المتعلقة بحماية البيئة، وذلك بالاعتماد على شهادات التوافق الدوليEco labels Certification، حيث تتميز هذه الشهادات بتغطيتها لجميع المتطلبات البيئية بما في ذلك الجانب القانوني لمعظم دول الاتحاد الأوروبي وهى بذلك – شهادات التوافق البيئي – تعتبر ضمان لتوافق المنتج الحاصل عليها بأنه متوافق مع المتطلبات البيئية القانونية. كما تتجه عديد دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض واشتراط طرق معينة في التعبئة والتغليف مما يؤدي إلى زيادة التكلفة بالنسبة للمورد(١).

(*) علامة الإيكو "Eco labels " : هي" شهادة ضمان عدم احتواء الأقمشة المشتراة على كيماويات قد تكون ضارة بالمستهلك" لذلك يمكن استخدام هذه العلامة في أغراض التسويق والدعاية كأحد أهم دعائم تنافسية المنتجات بالأسواق المحلية والخارجية، وعادة ما تقدم علامة الإيكو معلومات موجزة عن مواصفات المنتج المرتبطة بالبيئة، وهى بذلك تساعد المستهلكين في تحديد أي المنتجات آمنة بيئياً، وأي المنتجات تم صنعها باستخدام مواد صديقة للبيئة.

(١) ناصر عبد المهيمن: **المتطلبات البيئية للمنتجات النسيجية في ظل تحرير التجارة العالمية**، ورقة علمية مقدمة لوزارة التجارة والصناعة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤ ، ص ١٥.

كما يشار إلى أن نظام الإدارة البيئية يعتبر – بشكل عام – أداة للحفاظ على بنية المؤسسة من الأنشطة ومنتجاتها وتفاعلها مع البيئة، ومواصلة تحسين مستوى الأداء البيئي المطلوب. وهي مصممة للحد من استمرار الأضرار البيئية الناجمة عن الأنشطة والخدمات والمنتجات في المؤسسة.

وترتكز المواصفة القياسية العالمية للبيئة ISO 1400 على متطلبات الإدارة البيئية بهدف تمكين المؤسسات الصناعية من ممارسة أعمالها في ضوء المتطلبات التشريعية ومراعاة الآثار البيئية، إذ أنها تراعي معايير الجودة وتتكامل مع المواصفة القياسية العالمية ISO 9001 والتي تهتم بجودة الانتاج في المنشاة الصناعية البيئية(١).

تنطبق هذه المواصفة على الجوانب البيئية التي تتمكن المنشاة من التحكم فيها بصورة إيجابية لصالح البعد البيئي، حيث تصلح هذه المواصفة للتطبيق في أية منشاة صناعية تستهدف مايلي (٢):

- تطبيق وصياغة وتحسين نظام الإدارة البيئية.
- المطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة.
- السعي نحو الإجازة والتسجيل لنظام الإدارة البيئية في مواجهة كافة الجهات المحلية والدولية.
- التقرير والإعلان الذاتي بالمطابقة مع المواصفة.

وتشتمل العناصر الأساسية لنظم الإدارة البيئية على تعريف واضح للسياسة البيئية بالمؤسسات الصناعية، كما تتضمن توضيح للأهداف والخطط وطرق التنفيذ والتشغيل، والرصد والإجراءات التصحيحية، ومراجعة الإدارة، لذلك يعتبر التخطيط

(١) نبيل هاشم الأعرجي وآخرون: دليل الجودة البيئية في جامعة بابل حسب المواصفات العالمية للبيئة الأيزو ١٤٠٠١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل، ٢٠١٠، ص٤.

(2)Awang ,Muhamad,and Others,1999:Environmental Management Standards ISO14000,Towerds a Sustainable Future. University Putra Malaysia Press.

البيئي من أهم الوسائل اللازمة لتحديد الآثار البيئية الفعلية والمحتملة من العمليات والمنتجات الصناعية، هذا إلى جانب المتطلبات التنظيمية والمالية والمسئوليات والأدوار المؤسسية، وكذا تحديد إجراءات المراجعة والتحسين(١).

تجدر الإشارة إلى أن السياسة البيئية تتم من خلال مرحلتين: الأولى ويتم من خلالها إقرار معايير تحقيق الجودة البيئية، بينما تتمثل المرحلة الثانية في وضع نظام تشريعي ملائم يتضمن كافة السبل والوسائل التي تكفل تحقيق المعايير البيئية السابق إقرارها(٢).

التشريعات المصرية للحد من تلوث البيئة:

تعددت التشريعات التي أصدرتها الدولة من أجل حماية البيئة. وتفرعت هذه التشريعات بين قوانين وقرارات وزارية. ومن بين القوانين الهامة التي تصدت لموضوع البيئة القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتضمن هذا القانون مجموعة من النصوص لتنظيم عملية التخلص من النفايات والمواد الملوثة للبيئة وكذلك الشروط والاحتياطات الواجب اتباعها لمنع حدوث الكوارث البيئية. وأصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا القانون بالقرار رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥. وتضمنت اللائحة المعدلات والنسب والمعايير البيئية التي ينبغي توافرها وذلك بعد موافقة كل وزير في مجال تخصصه على تلك المعايير. ومن قبله صدر قانون الصرف والمخلفات السائلة على شبكات الصرف الصحي المائية رقم ٩٣ لعام ١٩٦٢، والقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٨٢ في شأن حماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث، والقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٠ في شأن تنظيم العمل بالإشعاعات والوقاية من أخطارها.

(١) نبيل هاشم الأعرجي وآخرون: دليل الجودة البيئية في جامعة بابل حسب المواصفات العالمية للبيئة الأيزو ١٤٠٠١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل، ٢٠١٠، ص٣.

(2) Copper, M., Oates, W., Environmental Economics: A Survey, Journal of Economic Literature, 1992, Vol30, n2, p685.

إلا أنه – وبالرغم من ذلك – فإن مصر مازالت تعاني من عدم الاستغلال الأمثل لطاقاتها الإنتاجية وفقدانها للميزة النسبية الناجمة عن وفرة المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة بسبب تدني مستوى الوعي البيئي وضعف الهياكل الإنتاجية وعدم القدرة على التخلي عن التكنولوجيا القديمة وبناء القدرات الفنية والإدارية اللازمة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية. هذا فضلاً عن افتقارها إلى أهم الوسائل التي تخدم تنمية الصادرات، مثل[١]:

- الإدارة البيئية المتضامنة والمتكاملة والمتداخلة مع الإدارات الإنتاجية والتسويقية.
- الدراسات المتخصصة في دراسة معايير الجودة البيئية العالمية، ومدى إمكانيات التطبيق العملي لها في مصر.
- الهيئات المتخصصة في بحوث التسويق، ووضع سياسات التصدير.
- الافتقار إلى قاعدة بيانات تسويقية دولية، وكذا إلى الوسائل الحديثة في التصدير كالتجارة الإلكترونية.

مما سبق يتضح أنه علي مصر الاستمرار في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بانتهاج المواصفات البيئية القياسية لمواجهة التدهور البيئي الداخلي من جهة، ومن جهة أخري لتلبية متطلبات المواصفات البيئية العالمية، وتحسين صورة مصر أمام الدول الخارجية باعتبارها دولة تهتم بالاعتبارات البيئية وتدمجها في قرارات الاستثمار والاستهلاك. فلا يمكن لاستراتيجيات النمو التي تتجاهل الاعتبارات البيئية وتسعي وراء منافع اقتصادية قصيرة الأجل أن تتلاءم مع مفهوم التنمية المستدامة.

(١) فكري أحمد العدل: تنمية الصادرات المصرية في ضوء متطلبات الجودة، مرجع سابق، ص ١٥٥.

أولا: النتائج:

من خلال الدراسة السابقة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بطبيعة العلاقة بين المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات بعد أن برزت المعايير البيئية كأحد الضغوط الحديثة الموجهة نحو تدفق الصادرات في الأسواق العالمية.
- إن تدعيم القدرة التنافسية للصناعات ومراعاة ذلك للقواعد والمعايير البيئية يساعد على تحقيق عملية التنمية المستدامة.
- إن زيادة القدرة التنافسية والنفاذ إلى الأسواق يتطلبان الاهتمام بمتطلبات التنمية وبناء قدرتها ونقل التكنولوجيا المناسبة وتطبيق المعايير البيئية والحفاظ على البيئة وحمايتها.
- تعاني العديد من الدول النامية – ومن بينها مصر– من تعطل طاقاتها الإنتاجية وفقدانها للميزة النسبية الناجمة عن وفرة المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة بسبب تدني مستوى الوعي البيئي وضعف الهياكل الإنتاجية وعدم القدرة على التخلي عن التكنولوجيا القديمة وبناء القدرات الفنية والإدارية اللازمة للنهوض بالقطاعات الإنتاجية.
- إن الإدارة البيئية الرشيدة هي الإدارة التي تضع مكونات البيئة ومعطياتها والمحافظة عليها هدفاً استراتيجياً في إدارة منظومة العلاقة بين عناصر البيئة وبين طموحات التنمية بما يحقق التوازن بينها.
- إن المعايير البيئية وما يرتبط بها من ضوابط واشتراطات تعد إحدى مقومات القدرة التنافسية للصادرات في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.
- أصبحت المواصفات البيئية شرطا أساسيا للقبول العالمي لصادرات الدولة. وكما أن تلبية هذه المواصفات ينطوي علي تحديات ضخمة، تتمثل في ارتفاع التكاليف وصعوبة استيفاء متطلباتها بسبب ضعف البنية التحتية التكنولوجية والمعرفية

المحلية وندرة الخبرات المتخصصة. إلا أنه على الجانب الآخر فإن هذه المواصفات تشكل فرصا واعدة لانطلاقة جديدة للصادرات المصرية، وعنصرا هاما لتسويق السلع الاستهلاكية، خاصة عندما تصحبها حملات إعلانية تركز علي إبراز المعايير البيئية.

ثانيا: التوصيات:

بالإضافة إلى النتائج سالفة الذكر، فإن الباحث يوصي بما يلي:

- ضرورة اعتماد الشفافية والمهنية العالية في وضع المعايير البيئية لتحقيق الأهداف التي وضعت من أجلها والحيلولة دون استخدامها كعوائق غير جمركية أمام تدفق التجارة الخارجية.
- توجيه السياسات الحكومية نحو النهوض بالطاقات الابتكارية والبنى التحتية والتكنولوجيا والعمل على الارتقاء بقدرات رأس المال البشري بهدف تحقيق نتائج ايجابية في تعزيز القدرة التنافسية التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على هذه المتغيرات.
- ضرورة تدخل الدولة بالشكل الذي ينظم آلية السوق ويحفز القطاع الخاص على إدماج البعد البيئي في رسم السياسات الإنتاجية.
- ضرورة إشراك المنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن البيئي والتجاري في الأخذ بزمام المبادرة لتوفير المعلومات عن المعايير البيئية العالمية واتاحتها للمنتجين لاسيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة حشد الطاقات المالية والبشرية والعمل على إدخال التكنولوجيا الحديثة للقطاعات الإنتاجية وتحمل التبعات المالية في الأمد القصير بهدف النهوض بالأداء البيئي وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات وضمان النفاذ للأسواق الخارجية.
- إقرار سياسة بيئية متناسقة ترتكز على منهجية واضحة وتضع في اعتبارها الأهداف الاقتصادية وخطط التنمية المستدامة بحيث يتم التقليل بقدر الإمكان من

الآثار الخارجية لتلك السياسة على الهيكل الاقتصادي للدولة وبصفة خاصة قطاع الصادرات.

- ضرورة إدخال الثقافة البيئية لدى المسئولين عن تخطيط السياسات التصديرية واتخاذ القرار الاقتصادي، والعمل على إدخال البعد البيئي في سياسات التصدير، وذلك لزيادة القدرة التنافسية من جهة، وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.
- توحيد التشريعات المختلفة التي تتصدى لموضوع حماية البيئة بحيث يتم تلافي أي تناقض أو تضارب بينها.
- توعية القائمين على رسم السياسة التجارية وكذلك استخدام المعايير والمقاييس البيئية وعقد الاتفاقات مع أصحاب المشروعات الصناعية للوصول إلى حماية البيئة بأقل آثار سلبية ممكنة على المشروعات الاستثمارية.
- ضرورة تشجيع الدولة للشركات المختلفة على الاستثمار في التكنولوجيا النظيفة وعمليات الإنتاج غير الضارة بالبيئة، وذلك من خلال تقديم الدعم المالي والفني لهذه الشركات.
- أهمية إجراء الدراسات الاقتصادية المستمرة لرفع درجة استفادة مصر من المميزات المتعددة التي تتيحها المنظمات الاقتصادية العالمية وأهمها منظمة التجارة العالمية (WTO) للدول المنضمة إليها.
- وضع الآثار البيئية المحتملة في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار يتعلق بتشجيع وتنمية الصادرات وكذلك المشروعات الاستثمارية الصناعية في مصر.
- ضرورة التدخل الحكومي لحفز المؤسسات الانتاجية الخاصة علي إدماج البعد البيئي في قرارات الاستثمار والانتاج. فهناك دور فعال يمكن أن تلعبه المؤسسات العامة والخاصة المهتمة بالتصدير. مثل نقطة الاستعلام الوطني، وجمعية الكيمياء والسموم، ولجنة التجارة والبيئة. فضلاً عن دور المنظمات غير الحكومية

المعنية بالتصدير في توفير المعلومات وتدريب العاملين وتقديم المساعدات الفنية للمنتجين لمساعدتهم علي اختراق الأسواق وتوسيع حصة التصدير بحملات إعلامية وتسويقية تركز علي المستهلك الأخضر.

- ضرورة اتخاذ إجراءات جادة تعتمد علي الشفافية والوضوح والأسس العلمية، وتضع المعايير البيئية الضرورية التي تتلاءم مع الظروف المحلية. بهدف تكوين قناعة لدي المعنيين بالدول المتقدمة بأن مصر تسير علي الطريق الصحيح. وحينئذ من المتوقع زيادة إمدادها بالمعونات المالية والفنية طبقا لنظام التفضيل العام لمنتجات الدول النامية صديقة البيئة. وهو ما سيساعد علي تعجيل الخطوات نحو التنمية المستدامة.

المراجع:

مرتبة حسب الترتيب الأبجدي مع حفظ الألقاب...

١) إبراهيم سليمان مهنا : "**التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار في التنمية المستدامة**"، **دراسات اقتصادية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع٤٤، ٢٠٠٠.

٢) إسلام محمد محمد شاهين: **التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر – دراسة تحليلية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، مج٢٧، ع٤، القاهرة، ٢٠١٣.

٣) الأمم المتحدة: **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، ٢٠٠٥.

٤) أبو صالح عبد الحليم: **المعايير البيئية والقدرة التنافسية لصادرات الدول العربية التابعة لمنظمة الاسكوا الرئيسية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، مج٣، ع٨، ٢٠١٥.

٥) بيتر كالفرت، سوزان كالفرت: **السياسة والمجتمع في العالم الثالث**، ترجمة عبد الله جمعان الغامدي، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠٠٢، ص ٤٢٣.

٦) تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة: **مستقبلنا المشترك**، الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٧.

٧) **تقرير منظمة الصحة العالمية**، جنيف،٢٠٠٢.

٨) جمهورية مصر العربية: **استراتيجية وزارة التجارة والصناعة لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة الخارجية ٢٠١٦/٢٠٢٠**، وزارة التجارة والصناعة، ص٥٧.

٩) حسين عبد المطلب الأسرج: نحو تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية الملتقى العلمي الدولي، "المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية"، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، الجزائر، ٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٧.

١٠) سميحة عبد الحليم: **استراتيجية مصر للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"**، أخبار مصر، مارس ٢٠١٦، علي الرابط: http://www.egynews.net/838628/838628-2/، تاريخ دخول الموقع: ٢٠١٧/٣/١٠.

١١) السيد أحمد عبد الخالق: السياسات البيئية والتجارة الدولية، دراسة تحليلية للتأثير المتبادل بين السياسات البيئية والتجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤.

المراجع:

١٢) عبد العزيز مخيمر، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.

١٣) عدلي عاطف العبد، نهي عاطف العبد: **الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي**، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٤) العقيد إلياس أبو جودة: "**التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية**"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع٧٨، أكتوبر ٢٠١١، على الرابط : https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/78-d، تاريخ دخول الموقع ٢٠١٧/٣/٩.

١٥) علي عجوة: **الإعلام وقضايا التنمية**، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٦) عمار عماري: **إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٧-٢٠٠٨/٤/٨.

١٧) ف.دوجلاس موسشيت: **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٨) فرهاد محمد علي الأهدن: **التنمية الاقتصادية الشاملة**، مؤسسة التعاون للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٥.

١٩) فكري أحمد العدل: تنمية الصادرات المصرية في ضوء متطلبات الجودة، مجلة البحوث الادارية، مج٢٣، ع٢، ٢٠٠٥.

٢٠) محسن بن عجمي بن عيسي: **الأمن والتنمية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١١.

٢١) محمد ابراهيم محمود الشافعي: السياسة وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج٤٦، ع٢، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.

٢٢) محمد ابراهيم محمود الشافعي: السياسة وتأثيرها على الوضع التنافسي للصادرات الصناعية المصرية، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، مج٤٦، ع٢، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.

٢٣) محمد سمير مصطفى: المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مج ١٤، ع ٤٠، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٢٢.

المراجع:

٢٤)منى فريد بدران، وآخرون: **لمحة عن الاقتصاد المصري**، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، نوفمبر ٢٠١٣.

٢٥)ناصر عبد المهيمن: **المتطلبات البيئية للمنتجات النسيجية في ظل تحرير التجارة العالمية**، ورقة علمية مقدمة لوزارة التجارة والصناعة، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤.

٢٦)نبيل هاشم الأعرجي وآخرون: دليل الجودة البيئية في جامعة بابل حسب المواصفات العالمية للبيئة الأيزو ١٤٠٠١، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل، ٢٠١٠.

٢٧)وزارة التخطيط: **إستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠ وإطار الاستثمار متوسط الأجل ٢٠١٤/٢٠١٥- ٢٠١٨/٢٠١٩)**، مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، في الفترة ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥.

٢٨)يوسف مسعداوي: **القدرات التنافسية ومؤشراته**، المؤتمر العلمي الدولي، الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، ٨-٨/٣/٢٠٠٥.

المراجع الأجنبية:

29) Awang ,Muhamad,and Others,1999:Environmental Management Standards

30) Climate Change , Synthesis Report, adopted at IPCC Plenary XXVII, Valencia, Spain, 12-17 November 2007.

31) Copper, M., Oates, W., Environmental Economics: A Survey, Journal of Economic Literature, 1992.

32) Déclaration Finale de la Conférence des Nations Unies sur l'Environnement, P. N. U. E., l'environnement au service du développement0(7/07/2014), V. site: http://www.unep.org/

33) Dupuy P. M, Ou en est le Droit International de l'Environnement à la Fin du Siècle? R.G.D.I.P., (1997-4).

34) Harrington, W. and V. McConnell, "Motor vehicles and the environment," in H. Folmer and Tietenberg (eds.), The International Yearbook of Environmental and Resource Economics, 2003.

35) ISO14000,Towerds a Sustainable Future. University Putra Malaysia Press.

36) La Commission du Développement Durable, Département de l'Information des Nations Unies, (11/03/2015), v. site: http://www.un.org/french/esa/desa/aboutus/dsd.html

37) Report IUCN, **"The International Union for Conservation of Nature"**, Washington D.C, 1980.

38) Voir le **Rapport annuel** de l'ONG ENDA Tiers Monde : **Climate & Dévelopement**, Des espaces pour l'innovation, Dakar, Sénégal, 2009.